أدى الى حرمان الارض من الفلاحين واليد العاملة الزراعية ويضطر الاشخاص الذين يواصلون زرع أراضيهم الى تحمل تكاليف هائلة متزايدة سواء على شكل أجور عمال أو على شكل ضرائب وسلع مرتفعة الاثمان ... »*.

٢ ــ ما هو مصير العمال العرب الذين يعملون في اسرائيل ؟ لا بد لنا أن نتساءل ما هو مصير العمال الذين يعملون في قطاع البناء في اسرائيل والى متى يستخدم الاسرائيليون العرب الفلسطينيين من الاراضي المحتلة . اننا نعتقد ان اسرائيل ستستخدم الضغط الاقتصادي لتحقيق أهدافها العامة وهي تهجير الفلسطينيين من بلدهم ومن أراضيهم . اقتصاديا وبغض النظر عن كل مخطط تهجيري آخر ، لا يمكن لقطاع البناء في اسرائيل ان يتابع استخدامه للعمال العرب لفترة طويلة ولا بد من حد تقف عنده حاجة اسرائيل للعمال العرب من الاراضي المحتلة وعندها لا بد من البحث عن عمل ولكن أين ؟ في مزارع صادرها الاسرائيليون لانها أهملت ، في مؤسسات تجارية أو صناعية أفلست لانها لم تتحمل التكاليف الباهظة التي فرضتها ظروف ارتباط الاراضي المحتلة باسرائيل . في مجتمع لا يؤمن مستوى الاجور التي اعتادوا عليها خلال فترة العمل في اسرائيل . اذن سيبحثون عن مجال جديد خلف الضفة الشرقية لنهر الاردن أو في بلد عربي آخر وبهذا يتحقق ما ترغبه وتسعى اليه اسرائيل ، هجرة ظاهرها ارادي ولكن سببها مدروس ومخطط .

٣ ــ تحاول اسرائيل من جهة ثانية حماية اليهودي الاسرائيلي من الناحية الاقتصادية . ولهذا فتصدير الاراضي المحتلة الى اسرائيل أولا والى الاردن وبقية بلدان العالم ، يتم ضمن دائرة مصلحة التاجر والمصدر الاسرائيلي . فالاسرائيليون قادرون على تسويق محاصيلهم الزراعية ضمن الاراضي المحتلة ، وباستطاعتهم اغراق الاسواق ببضائعهم دون رقابة او خوف ويهدفون بذلك المضاربة التجارية للانتاج المحلـــي وبالتالي ايقاع المزارعين والتجار بالعجز المادي وخاصة ان المزارع العربي لا ينال معونات مادية في حالة خسارته كما يحدث مع المزارع الاسرائيلي . وهذا ما يدفع بكثير من المزارعين الى اليأس والتسليم بواقع الضياع وعدم القدرة على المتابعة ، فيعمد الى بيع أرضه كخطوة أولى ثم الرحيل بعدها .

هذا هو المخطط الاسرائيلي حاليا وهو اعطاء صفة شرعية لبقاء الاحتلال وبالتالي لضم أراضي بعد حرب حزيران ١٩٦٧ الى اسرائيل .

كيف ننقذ الاراضي المحتلة : الحقيقة ان انقاذ الاراضي المحتلة لا يتم الا عن طريق التحرير واستعادة هذه الاراضي وفلسطين الى الحظيرة العربية ولكن حتى يوم التحرير ، الذي لن يكون بعيدا ، لا بد لنا من خطوات اقتصادية نضمن بهـــا استمرار بقـــاء الكيان الفلسطيني العربي في الاراضي المحتلة . فكما ان الاقتصاد الاسرائيلـــي يعتمد على المعونات والتبرعات التي ساعدت بصورة أكيدة على تأمين المساكن والعمل للمهاجرين اليهود الى فلسطين « بين الاعوام ١٩٥٠ ــ ١٩٦٧ أمنت الاشكال العامة لواردات رأس المال الى اسرائيل ٤ر١٩ بليون دولار ــ هبات المؤسسات ، التعويضات الالمانية، العون المباشر والقروض المختلفة ــ »**. طبعا ان هذه الهبات والتبرعات ليست فقط حصيلة تبرع الرأسماليين الاميركيين والاوروبيين وانما شارك في ذلك جميع يهـــود العالم .

---

* مقطع من مقال نشر بجريدة **المحرر** . الاربعاء في ٧٣/٥/١٦ « الليل الطويل يبدو بلا نهاية ... ولكـــن الشعب الفلسطيني صامد كجبال القدس » .

** الامبريالية والاقتصاد الاسرائيلي » ، لاري لوك وود ، **شؤون فلسطينية** ، عدد رقم ٢٠ ، نيسان ١٩٧٣.